إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/138
للنشر الفوري
١٦ إبريل ٢٠١١

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الثالث والعشرين

برئاسة معالي ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة

نرحب بمعالي الوزير ثارمان رئيسا جديدا لهذه اللجنة. ونتوجه بالشكر لمعالي الدكتور يوسف بطرس غالي على ما قدمه من خدمات كرئيس للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في فترة مليئة بالتحديات.

الاقتصاد العالمي: يكتسب التعافي العالمي قوة متزايدة ولكنه لا يزال معرضا للمخاطر. وقد ناقشنا المخاطر الكبيرة المحيطة بآفاق الاقتصاد وقررنا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التعافي. فيتعين اتخاذ إجراءات موثوقة لتسريع وتيرة التقدم نحو معالجة التحديات التي تواجه مسيرة الاستقرار المالي واستمرارية تحمل الديون السيادية، والتأكد من ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة في الوقت المناسب، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوث فورة في النشاط الاقتصادي في بلدان الأسواق الصاعدة، والتعامل مع المخاطر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية. كذلك نؤكد أهمية إنشاء الوظائف لضمان استمرارية الأوضاع الاقتصادية على المدى المتوسط. وإزاء هذه الخلفية، يتعين توجيه اهتمام كبير أيضا إلى التأثير الاقتصادي المباشر للأحداث المأساوية التي شهدتها اليابان والتطورات الجارية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظرا لأن السياسات يمكن أن تكون لها آثار كبيرة عبر الحدود، فإننا نتعهد بمواصلة العمل معا لمعالجة التداعيات السياسات وتأمين نمو عالمي متين ومتوازن.

الاستقرار المالي العالمي: نعرب عن التزامنا بتسريع الجهود المبذولة لتعزيز صلابة القطاع المالي وقدرته على دعم التعافي الاقتصادي. ويتعين تحقيق مزيد من التقدم لمعالجة الإفراط في المخاطر المالية والخطر المعنوي، وتقوية الرقابة والتنظيم في المراكز المالية. ويجب الشروع في تنفيذ الاتفاقيات الدولية الصادرة مؤخرا بشأن تقوية التنظيم المالي، على أن يقترن هذا بتعزيز فعالية الرقابة أيضا. ويتعين توثيق التعاون وتحقيق مزيد من التقدم في معالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، بما في ذلك من الاعتماد على معايير احترازية إضافية، فضلا على التعاون في تسوية أوضاع المؤسسات المالية العابرة للحدود. ونرحب بمساهمات الصندوق في هذه

المجالات وفي وضع أطر للسياسات الاحترازية الكلية وإعداد تقارير "برنامج تقييم القطاع المالي" المقررة إصدارها في وقت قريب بشأن الاقتصادات ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام. وندعو إلى تعزيز إشراف القطاع المالي على المخاطر المتعلقة بأنشطة الظل المصرفية ونتفق على الاحتفاظ بزخم التعامل مع مناطق الاختصاص غير المتعاونة. ونرحب بالمعلومات التحديثية لمبادرة فجوات البيانات ونتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد.

النظام النقدي الدولي: نرحب بالعمل التحليلي الذي يقوم به الصندوق حول أداء النظام النقدي الدولي.

الرقابة: نتطلع إلى إجراء تقييم دقيق في سياق "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات" يتناول مدى فعالية أعمال الصندوق الرقابية وتأثيرها والمساواة في تطبيقها، بما في ذلك تقييم الثغرات المحتملة أي تحديث لازم في بيانات الإطار الرقابي. ويتعين مواصلة التأكيد على تحسين أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف وتعزيز الروابط بين الأبعاد المالية والاقتصادية الكلية. واستنادا أيضا إلى التقارير الصادرة مؤخرا عن "مكتب التقييم المستقل"، ندعو إلى طرح مقترحات ملموسة، في موعد غايته اجتماعنا القادم، من أجل تعزيز رقابة الصندوق، بما في ذلك أي مقترحات حول تحديد المخاطر، والرقابة على البلدان التي تشكل أكبر المخاطر النظامية، والتجانس والتكامل بين المنتجات الرقابية. ونتطلع إلى صدور تقارير صريحة وشاملة عن تداعيات الأوضاع في الاقتصادات ذات الأهمية النظامية الكبرى، ومناقشة تقرير موحد عن الرقابة متعددة الأطراف في اجتماعنا المقبل.

التدفقات الرأسمالية: تمثل جهود الصندوق الأخيرة في إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة خطوة يُنتظر أن تؤدي إلى منهج شامل ومتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية استنادا إلى التجارب القُطْرية. ونظرا لأن هذا المنهج يهتم بظروف كل بلد على حدة ويُعنى بمزايا التكامل المالي بين البلدان، فسوف يغطي التوصيات المتعلقة بالسياسات المنشئة للتدفقات الرأسمالية الخارجة وكذلك لإدارة التدفقات الداخلة. ونحث الصندوق على تعميق تحليلاته للسيولة العالمية، والتجارب المختلفة لبلدانه الأعضاء في إدارة الحساب الرأسمالي، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، وتطوير الأسواق المالية المحلية.

السيولة: نرحب بالمناقشات القادمة حول شبكات الأمان المالي العالمية التي تكفل معالجة الأزمات النظامية، بما في ذلك آليات توفير السيولة، مع توفير قدر كاف من الضمانات الوقائية لكفاءة استخدامها. وكذلك نرحب بالزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة من خلال "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB). ونحث الصندوق على أن يعمل مع ترتيبات التمويل الإقليمية لوضع مبادئ عامة للتعاون معها. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود لإرساء مسار يقوم على المعايير للتوسع في العملات التي تتضمنها سلة حقوق السحب الخاصة.

البلدان منخفضة الدخل: أدت قوة مَصَدات السياسة الاقتصادية الكلية الواقية في الفترة السابقة على الأزمة إلى إكساب البلدان منخفضة الدخل قدرة أكبر على الصمود أثناء الأزمة العالمية مقارنة بما كان عليه الحال في الأزمات السابقة، ولا تزال هذه البلدان تواصل مسيرتها الناجحة نحو التعافي الاقتصادي وإن كان معظمها لا يزال معرضا لمخاطر الزيادة الكبيرة التي سجلتها أسعار الغذاء والوقود مؤخرا. ومن الأهمية بمكان معالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه الصدمات السعرية. وينبغي أن يستمر الصندوق في دعم السياسات وتقديم التمويل لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في التغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. وندعو الصندوق إلى تنقيح أدواته المستخدمة في تقييم مواطن الضعف لدى هذه البلدان ومدى قدرتها على مواصلة تحمل الديون، واستكشاف سبل جديدة لمساعدتها على إدارة التقلب بشكل أفضل.

الحوكمة: نرحب ببدء سريان الإصلاحات المقررة في عام ٢٠٠٨ بشأن نظام الحصص والأصوات، ونحث كافة الأعضاء على السعي لإدخال إصلاحات ٢٠١٠ المعنية بنظام الحصص والحوكمة حيز التنفيذ بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢. ونتطلع إلى إعطاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية دورا أكبر كمنبر أساسي للتعاون الاقتصادي والمالي العالمي.

زلزال اليابان: نعرب عن تعاطفنا ودعمنا لليابان حكومة وشعبا في سعيها الجاهد للتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية الأخيرة.

الاجتماع القادم: سوف يعقد اجتماعنا القادم في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١١.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

قائمة الحضور

١٦ إبريل ٢٠١١

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتنام

المدير العام

دومينيك ستراوس-كان

الأعضاء أو المناوبون

اتنافو تيكيلوولد، محافظ البنك المركزي الإثيوبي
(مناوبا عن أولوشيغون أغانغا، وزير المالية، نيجيريا)
إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة
إرنستو كورديرو أرويو، وزير المالية والائتمان العام، المكسيك
هوزيه دي غريغوريو، رئيس البنك المركزي، شيلي
فرانز ويكرز، وزير الدولة، وزارة المالية، هولندا
(مناوبا عن يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا)
مارك كارني، محافظ بنك كندا المركزي
(مناوبا عن جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا)
تيموثي غايثنر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية
سيغبيورن جونسن، وزير المالية، النرويج
ألكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، الاتحاد الروسي
كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والمالية والصناعة، فرنسا
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل

دوفوري سوباراو، محافظ بنك الاحتياطي الهندي
(مناوبا عن براناب موخرجي، وزير المالية، الهند)
فرانسواز أسينغوني أوبامي، وكيلة وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة، غابون
(مناوبا عن ماغلوار نغامبيا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة، غابون)
يوشيهيكو نودا، وزير المالية، اليابان
جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
ديدييه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا
فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا
واين سوان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخزانة، أستراليا
براسارن ترايراتفوراكول، محافظ بنك تايلند المركزي
جوليو تريمونتي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
إيفلين فيدمير سشلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا
يي غانغ، نائب محافظ البنك المركزي الصيني
(مناوبا عن تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

المراقبون

أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس لجنة التنمية المشتركة
هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية
هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
ماريو دراغي، رئيس مجلس الاستقرار المالي
هاينر فلاسبيك، رئيس قسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
إينجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية
حسن قبازرد، رئيس قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات، منظمة العمل الدولية
أولي رين، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية
جون كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي
روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي.